العلمانية كحل لمشاكل الأقليات الدينية

Secularism as a solution to the problems of religious minorities

فؤاد أعلوان *

كلية الحقوق ، جامعة فاس – المغرب

fouad.aalouane@hotmail.com

تاريخ الاستلام:2019/08/14 تاريخ القبول: 2019/10/28 تاريخ النشر: 2019/12/12

ملخص :

تتعرض الأقليات بأنواعها المختلفة لانتهاكات خطيرة لحقوقها الفردية والجماعية في مجموعة من دول العالم، لكن الحديث بالتحديد عن الأقليات الدينية يمليه العدد الهائل للنزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية التي تعد هذه الفئة طرفا فيها وضحية لها في نفس الوقت، بفعل تعرضها لمختلف أشكال الاضطهاد الممارس ضدها من قبل النظام السياسي للدولة بتواطؤ مع جماعات متطرفة تنتمي للأغلبية الدينية.

أمام هذه الوضعية تعد العلمانية في نظر الكثيرين خيارا جديا لحل مشاكل الأقليات الدينية خاصة في الدول التي تعرف تنوعا دينيا كبيرا. فبالرغم من الانتقادات الموجهة للخيار العلماني، فان العلمانية بنزعها القداسة عن أشياء الطبيعة وعن الدين نفسه تعد ضرورة ملحة لحماية الأقليات الدينية، ووسيلة فعالة لفرض الاجماع

* المؤلف المرسل

الفكري وتحقيق المساواة بين مختلف الجماعات الدينية المكونة للدولة، ناهيك عن كونها آلية مهمة لمنع الأنظمة الشمولية من استغلال الدين كغطاء لانتهاك الحقوق المدنية والسياسية للأقليات.

الكلمات المفتاحية: العلمانية، الأقليات، الاضطهاد، الدين، الأنظمة.

Abstract :

All kinds of minorities are subject to serious violations of their individual and collective rights in several countries around the world, but the talk about religious minorities is dictated by the large number of armed conflicts and political unrest to which this category is both a party and a victim, due to its exposure to various forms of oppression by the regime political in collusion with extremist groups belonging to the religious majority.

Faced of this situation, secularism is considered by many to be a serious option for solving the problems of religious minorities, particularly in countries where religious diversity is great. Despite criticism of the secular option, Secularism, by taking off holiness from the things of nature and religion itself, is an urgent necessity for the protection of religious minorities, and an effective means of enforcing intellectual consensus and achieving equality among the various religious groups constituting the state, not to mention that it is an important mechanism to prevent totalitarian regimes from using religion as cover to violate the civil and political rights of minorities.

Keywords: secularism, minorities, persecution, religion, regimes.

مقدمة :

تعد الأقليات الدينية من أكثر أنواع الأقليات حضورا وتأثيرا في ساحة الأحداث الدولية، فرغم أن وجودها يعد في حد ذاته حالة طبيعية وثروة إنسانية، فإنها تتعرض باستمرار ومنذ زمن بعيد لانتهاكات صارخة لحقوقها الفردية والجماعية نتيجة معاناتها من مجموعة من مظاهر التمييز المنهج والاضطهاد المزدوج الممارس ضدها من قبل النظام السياسي للدولة وجماعات راديكالية تنتمي للأغلبية الدينية، وهو ما يفضي إلى صراعات دينية وطائفية خطيرة تؤثر سلبا على الاستقرار السياسي للدولة ومحيطها الإقليمي.

وتعد العلمانية حلا مطروحا لمشكلة الأقليات الدينية خاصة في الدول التي تعرف تعددية دينية كبيرة، باعتبارها أداة فعالة لمنع الأنظمة السياسية الاستبدادية من انتهاك الحقوق الأساسية للأقليات بمبرر الحفاظ على الهوية الدينية، ووسيلة ناجحة لتحقيق المساواة بين مختلف الجماعات الدينية المكونة للدولة، وهو ما يقتضي قبل كل شيء نزع القداسة عن أشياء الطبيعة وعن الدين نفسه.

لكن هذا الخيار يطرح نقاشات كثيرة تتمحور بالخصوص حول مدى نجاعة الدولة العلمانية في حل مشكلة الأقليات وضمان

حقوق أفرادها، ومدى قدرتها على تحقيق اجماع فكري حقيقي، وكذا مدى قدرة النظام الأخلاقي المدني على تعويض النظام الأخلاقي الديني، خاصة في ظل المكانة الخاصة التي يحظى بها الدين داخل المجتمع باعتباره محددا أساسيا لسلوك الأفراد والجماعات.

المبحث الأول: مظاهر اضطهاد الأقليات الدينية

تتعرض الأقليات الدينية في مجموعة من دول العالم لأشكال مختلفة من الاضطهاد، تصل أحيانا حد الترحيل القسري أو الابادة الجماعية لأفرادها الذين كثيرا ما يتم التعامل معهم من قبل السلطات الحكومية وجماعات من الأغلبية كمواطنين من الدرجة الثانية، وهو حال مجموعة من الأقليات الدينية مثل أقلية "الإيغور" المسلمة في الصين التي يعتبر أفرادها غرباء في بلدهم رغم مساهمتهم الكبيرة في إنعاش الاقتصاد الصيني[1]، وكذا أقلية "الروهينغا" المسلمة التي تعد بحسب منظمة الأمم المتحدة الأقلية الدينية الأكثر اضطهادا في العالم، ما يتجلى بوضوح في القرار الذي اتخذه النظام السياسي في بورما سنة 1982 الذي يقضي بتجريد أفراد "الروهينغا" من الجنسية البورمية[2].

وأمام النظرة الدونية لدينها والتمييز الممارس ضد أفرادها الذي يتعدى المجال الديني إلى مختلف مجالات الحياة، تنمو لدى أفراد

الأقليات الدينية مشاعر الكراهية والحقد التي يتبادلونها مع أفراد الأغلبية الدينية، مما يولد بيئة تنشأ معها جماعات متطرفة لدى كلا الجانبين تكون "العصبية" هي محركها الوحيد. وتزيد الدوافع السياسية من حدة التوترات، فتشهد الدولة عنفا طائفيا تكون هذه الأقليات هي ضحيته الأولى باعتبارها الطرف الأضعف[3]، وهو ما ينطبق مثلا على أقلية "الروهينغا" التي تعرض أفرادها طيلة سنتي 2017 و2018 في ولاية "راخين" -المعروفة باسمها القديم "آراكان"- لأعمال القتل، الترحيل الاجباري الجماعي الى بنغلاديش، التعقيم القسري «forced sterilization»، تدمير المنازل والقرى والمدن، الاستعباد، الاغتصاب والتعذيب الجنسي. وقد أقرت لجنة التحقيق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان في مارس 2017 أن هذه الأعمال تدخل في نطاق الإبادة الجماعية[4].

ورغم أن عددا كبيرا من الأقليات الدينية لا تسعى الى تأسيس دولة مستقلة ولا تشكل أي خطر على الاستقرار السياسي لدولها، فانها تعاني من أشكال متعددة من التمييز، كما هو حال مسيحيي العراق الذين يعتبرون القانون العراقي المستوحاة بعض قواعده من الشريعة الإسلامية غير منصف بالنسبة لهم خاصة في مجال الأحوال الشخصية، فمثلا يتم توثيق الزواج الإسلامي في سجلات الأحوال المدنية، فيما يتم الاكتفاء بتوثيق الزواج المسيحي في سجلات الكنيسة دون عرضه أمام

السلطات الإدارية[5]. وبفعل الانتهاكات المستمرة لحقوقها، يتناقص باستمرار عدد أفراد هذه الأقلية خاصة بعد أعمال العنف الخطيرة التي ارتكبتها الحركات الإسلامية المتطرفة بحقهم بين سنتي 2013 و2017، التي يمكن تصنيفها ضمن الجرائم ضد الإنسانية.

ومن المفارقات أن ممارسات الأنظمة السياسية اتجاه أقلياتها الدينية لا تعكس في كثير من الأحيان مضمون ما جاء في دساتيرها، ما يتجلى بوضوح في وضعية الأقباط في مصر الذين يشكلون حوالي 10% من الساكنة المصرية، ويعانون بعض مظاهر التمييز بالرغم من مساهمتهم الفعالة في تطور ونمو الدولة المصرية في شتى المجالات. ففي حين ينص الدستور المصري لسنة 2014 على المساواة في الحقوق والواجبات وضمان تكافؤ الفرص دون أي تمييز بسبب الجنس أو الدين أو العقيدة أو الأصل..[6]، يتم انتهاك مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية للأقباط حتى أنه لا يسمح لهم بتقلد مجموعة من المناصب العليا[7]، فمثلا لا يرأس أي قبطي المؤسسات السيادية مثل القوات المسلحة، الأجهزة الأمنية السبعة، وزارة الداخلية ووزارة الخارجية. أما في الشأن الديني فيكفي أن نذكر هنا أن بناء كنيسة أو حتى ترميمها يتطلب إصدار مرسوم من قبل رئيس الجمهورية المصرية، وأن التلميذ القبطي يتعلم كل شيء عن الدين

الإسلامي بينما يجهل التلميذ المسلم كل شيء عن الدين المسيحي، وهو ما يزيد من حدة التعصب والعنف الطائفي[8].

المبحث الثاني: العلمانية والدين: أية علاقة؟

تعد العَلمانية (بفتح العين) نتاجا للمجتمع الرأسمالي البروتستانتي، وهو ما يعتبر طبيعيا بالنظر لمساهمة البروتستانتية في حركة النهضة الأوروبية التي فتحت أبواب المعرفة الانسانية. ويربط معجم علم الاجتماع المعاصر لمؤلفه "توماس فورت هلت" العلمانية بمصطلحات من قبيل "الدنيوي" و"غير الديني"، وهو ما يجعلها تتموضع في مكان بعيد عن "المقدس" وعن الدين. وقد جاء مصطلح العلمانية أصلا من الكلمة اللاتينية «saeculum» التي تعني في اللغة اللاتينية العالم الدنيوي[9]، وعندما انتقل هذا المصطلح الى القاموسين الفرنسي والانجليزي، أصبحت كلمة «laïcisme–laïcité» أو «secularisme» تعني الالتزام بالجانب العقلي في تناول قضايا الحياة[10].

واذا كان مفهوم العلمانية في التجربتين الألمانية والأنجلوساكسونية – حيث سادت البروتستانتية– يتسم بالمرونة مقارنة بمفهومها الفرنسي، الذي ينص على إقصاء كامل لسلطة الكنيسة في المجالات السياسية والاجتماعية والتعليمية، فان هذا لا يمنع من القول بأن الفكر العلماني يلتقي إجمالا في النقط التالية:[11]

- الفصل بين الدولة والدين الذي يصبح عقيدة ذات طابع شخصي داخلي.

- تراجع وانحسار الدين داخل جدران المساجد والكنائس والمعابد،[12] سواء تعلق الأمر بالإسلام أو المسيحية أو اليهودية أو أي دين آخر، حيث تفقد رموزه ومؤسساته مكانتها ونفوذها وتأثيرها على المؤسسات والأفعال الجماعية.

- الارتكاز على الفلسفة المادية ومنح الأولوية للطابع المادي الراهن للحياة على حساب كل ما هو روحاني أو مستقبلي.

- نهاية فكرة التقديس والمقدس، بحيث يصبح الإنسان والطبيعة خاضعين فقط للتفسيرات العقلانية.

ومن المهم الإشارة إلى أن الأنظمة الديكتاتورية تروج دائما لفكرة مفادها أن العلمانية تعني فصل الدين عن المجتمع، بينما الحقيقة هي أن الفصل يكون على المستوى السياسي فقط بعيدا عن المعتقدات الشخصية للأفراد[13]. وهو ما ينطبق مثلا على موضوع الإرث، فإذا كانت قوانين الدولة العلمانية لا تنص –في دولة غالبيتها مسلمة– على أن للذكر مثل حظ الأنثيين، فانه يبقى من حق المسلم أن يكتب وصية تنص على رغبته في توزيع تركته وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وفي هذه الحالة ستحترم الدولة العلمانية رغباته بعد وفاته وستتقيد بوصيته. هكذا فان الدولة العلمانية لا تعني وجود مجتمع علماني، لأن العلمانية تتعايش مع

السلطة الروحية ولا تحول بين الفرد والتدين[14]، حتى أن الدولة العلمانية تكون ملزمة بعدم سن تشريعات أو إصدار قوانين تمنع الأفراد من ممارسة الشعائر الدينية[15].

المبحث الثالث: لماذا العلمانية؟

تعد العلمانية وسيلة فعالة لمنع الدول من استغلال الدين كأداة لانتهاك الحقوق المدنية والسياسية للأقليات، وهو ما يساعد كثيرا في توفير الحماية اللازمة لهذه الجماعات، فبنزعها القداسة عن أشياء الطبيعة وعن الدين نفسه تمكن العلمانية من سد الطريق أمام الانتهازية السياسية للدول الديكتاتورية – الإسلامية بالخصوص- التي تقوم باستحضار الدين في الخطاب السياسي، حيث تجعل منه أداة لخدمة أنظمتها السياسية وإضفاء المشروعية على ممارساتها القمعية اتجاه أقلياتها.

كما تعتبر العلمانية ضرورة ملحة لضمان المساواة بين الجماعات الدينية، باعتبار أن فصل الدين عن الدولة وإنهاء تأثيره على مؤسساتها السياسية يجعل من الدولة محايدة اتجاه القضايا المتعلقة بالدين، ما يضمن تعاملها مع جميع مواطنيها بشكل متساوي بغض النظر عن انتماءاتهم أو معتقداتهم الدينية. وفي هذا الإطار يرى الأب «Silas Bogati» أحد مسيري الكنيسة الكاثوليكية في النيبال والأمين العام لمكتبها الرسولي، أن العلمانية أكبر من أن تكون مسألة دينية، فهي قيمة تضمن الحرية الدينية

والمساواة بين جميع الجماعات الدينية، لأنه في النهاية لا يجب على الدولة أن تعزز من مكانة دين على حساب آخر[16].

ولا تتحقق المساواة بين الجماعات الدينية إلا بعد أن يحل "الدين المدني" – أي الدين في الدولة المدنية القائمة على العلمانية– محل "الدين الجمهوري" الذي يسود كل نواحي الحياة[17]، وهو مطلب العديد من الباحثين والناشطين من أفراد الأقليات الدينية، كما هو الحال بالنسبة لمصر التي يعتقد أقباطها وبعض مسلميها أيضا أن حل المشكلة القبطية يكمن في التأسيس لوطن يتسع للجميع، ويتسم بممارسة علمانية تتجلى في سن قوانين وإجراءات موحدة في كل مناحي الحياة الدنيوية للمسلمين والأقباط معا، بما في ذلك الزواج والطلاق وباقي الأحوال الشخصية التي يجب أن تكون خاضعة لقانون مدني واحد تتم صياغته بمشاركة الأزهر والكنيسة، على أن ينتهي دورهما تماما عند هذا الحد[18].

وإذا كانت العلمانية، بضمانها للمساواة بين مختلف الجماعات الدينية، تساهم في تجنب اندلاع النزاعات وتشكل عامل استقرار مهم خاصة في الدول متعددة الأديان، كما هو الشأن في دول شرق وجنوب آسيا حيث تصل الصراعات بين الجماعات الدينية إلى مستويات خطيرة، فانه يجب الاعتراف مع ذلك أن إقرار العلمانية في دولة ما لا يعني بالضرورة إنهاء جميع مشاكل الأقليات الدينية بشكل آني وتمتعها بمساواة كاملة وملموسة على أرض الواقع، وذلك نتيجة للضغط الكبير الذي

تمارسه جماعات مؤثرة من الأغلبية الدينية على أجهزة الدولة وسلطاتها، حيث تتمسك هذه الأطراف بأفضليتها الدينية وتعارض بشدة الطابع العلماني للدولة الذي سيحد كثيرا من نفوذها وينهي هيمنتها على المؤسسات السياسية.

وفي ضوء ذلك، من اللازم توفر صناع القرار في الدول الراغبة في تبني العلمانية كحل لمشاكل أقلياتها على الإرادة القوية والنفس الطويل للمضي قدما في تطبيق هذا الخيار الذي يقابل غالبا بمقاومة شرسة من قبل الجماعات الأصولية، فمثلا بالرغم من إعلان النيبال – ذات الأغلبية الهندوسية – دولة علمانية سنة 2007، ومصادقة الجمعية الدستورية سنة 2015 بأغلبية واسعة على الدستور الجديد الذي يعترف بالتنوع الديني ويقر صراحة بعلمانية الدولة[19]، لا تزال الجماعات المتطرفة الهندوسية، التي تسببت في تأخير نزول هذا الدستور لقرابة ثمان سنوات، تمثل عقبة حقيقية أمام تفعيل مجموعة من مقتضياته.

المبحث الرابع: الانتقادات الموجهة للعلمانية

يعتقد مناهضو الفكر العلماني أن العلمانية لا يمكن أن تشكل حلا لمشاكل الأقليات الدينية لاستحالة التوصل لإجماع وطني حقيقي حولها، ويرى هؤلاء أن الغاية غير المعلنة للعلمانية هي فصل

الدين عن المجتمع وتحييده عن جميع مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يضر بالنظام الأخلاقي الوطني ويشكل تهديدا للهوية القومية للدولة.

ففيما يرى العلمانيون أن العلمانية ضرورة عصرية في المجتمعات متعددة الأديان، لا تستقيم الحياة السليمة ولا يتحقق الاستقرار السياسي إلا بوجودها، يعتقد معارضو الفكر العلماني أن العقيدة العلمانية لا يمكن أن تنجح أبدا في فرض الإجماع الفكري، ولا تمثل بالتالي الخيار الأفضل لحل النزاعات المرتبطة بالأقليات الدينية، بدليل أنه كثيرا ما تكون هذه الأقليات هي أول المعارضين للعلمانية بسبب رفضها الخضوع لقانون مدني موحد خاصة في مجال الأحوال الشخصية، وهو ما ينطبق تماما على أقلية ﴿مورو﴾ المسلمة في الفلبين. بل أكثر من ذلك يعتقد البعض أن النتيجة قد تكون عكسية تماما في حالة تحول الدولة الدينية إلى دولة علمانية، حيث تظهر جماعات دينية متطرفة – منبثقة من الأقلية أو الأغلبية– تتحول تدريجيا من مركز للدعوة الدينية إلى تنظيم معارض للدولة العلمانية، ثم إلى تنظيم مسلح ثم أخيرا إلى كيان شبه قومي أو أحيانا إلى شبه دولة موازية[20]، ما يهدد ليس فقط علمانية الدولة بل أيضا وحدتها وسيادتها، وينذر باندلاع نزاعات داخلية ستكون الأقليات الخاسر الأكبر فيها.

واذا كان العلمانيون يعتبرون أن تحقيق المساواة بين الجماعات الدينية رهين بإنهاء هيمنة الدين – أي دين الأغلبية- على مؤسسات الدولة وبتعويض النظام الأخلاقي الديني بنظام أخلاقي مدني،[21] فان أنصار التيار المناهض للخيار العلماني يؤكدون أن هذا الأمر غير قابل للتطبيق لسببين: أولا لأنه يستحيل الانتقال إلى نظام أخلاقي مدني دون الوصول إلى الحرية السياسية وتحقيق التطور والنمو الاقتصادي، وهو ما ليس متوفرا في أغلب الدول التي تعيش مشاكل أقليات، وثانيا لأن أي دولة مهما كانت قوة سلطتها لا يمكن أن تضمن الحفاظ على التماسك الروحي والأخلاقي والقيمي إلا بوجود الدين الذي يشكل مصدر الوازع الأخلاقي[22]. وهو ما ينطبق حتى على دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بالذات، حيث تظهر الأيديولوجية الدينية في شكل مبادئ أخلاقية عامة توجه تصرفات الأفراد الاجتماعية والسياسية أيضا.[23]

هكذا لا يعد الدين فقط مصدرا رئيسيا للحضارة -كما أكد على ذلك "دي ميرابو" أحد أوائل منظري الحضارة في القرن 18م- إنما أيضا عاملا رئيسيا يساهم في تلطيف السلوك البشري[24]، وتجنيب المجتمعات العصرية السقوط في نوع من الفوضى. وتحفل الكتب المقدسة لأغلب الأديان بمجموعة من النصوص تؤكد على

تهذيب السلوك الإنساني واحترام الآخر وضمان حقوق الأقليات الدينية، كما هو الشأن بالنسبة للقرآن الكريم الذي يضم آيات عديدة تدخل في هذا الاطار، مثل الآية 256 من سورة البقرة التي تنص على ضرورة احترام حرية المعتقد، حيث جاء فيها: ﴿لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي"، والآية 99 من سورة يونس التي تدعو الى عدم التمييز بناء على الدين، وهو ما يتضح من خلال نصها: "ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا آفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين".

وإضافة إلى ما سبق، يعتقد مناهضو الحل العلماني أن فصل الدين عن الدولة لا يشكل نهاية لمشاكل أقلياتها الدينية بقدر ما يمثل بداية لنهاية وحدتها البشرية، حيث يتفق مجموعة من الباحثين على أن الوجود الجماعي-خاصة في ظل العولمة- يحتاج الى قواعد تدعمه وتقوي الروابط الاجتماعية وتضمن تماسك الأمة ولحمتها الوطنية، وأهم هذه القواعد هي الدين أو كما يطلق عليه الفيلسوف مارسيل غوشيه "الإيمان المشترك". هكذا يلعب الدين باعتباره نظام حماية للهوية القومية للدول، دورا مهما في توحيد فئات المجتمع وتحقيق انصهار مكوناته بغض النظر عن مدى ممارسة سكان الدولة للشعائر الدينية، وهو ما يبدو جليا في المجتمعات التي ليست لها جذور تاريخية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي يحظى الدين فيها

بوضع قوي،[25] وكذا في المجتمعات الانقسامية[26]، حيث يساهم الدين في تماسكها بفضل قدرته على اختراق جميع مستويات الحياة الاجتماعية فيها، وتفكيك بنياتها القبلية والحد من العصبية والطائفية السائدة فيها[27]. فمثلا لعبت البنية الدينية الإسلامية دورا أساسيا في تجنب وتجاوز الكثير من الانقسامات في مجموعة من الدول ذات الأغلبية المسلمة، ما ساهم بالتالي في بقائها موحدة[28]. وهذا ما جعل البعض يحذر من أن فقدان المعيار الديني أو ما يسمى أيضا بمعيار الاعتقاد، اذا كان سيحد –افتراضا– من مشاكل الأقليات الدينية فانه بالمقابل سيزيد من حدة الصراعات العرقية والقومية، ويقدمون كمثال على ذلك الانقسامات التي بدأت بوادرها تظهر في إيران، حيث أدى ابتعاد الأغلبية الفارسية عن المؤسسة الدينية الشيعية إلى تسريع وتيرة الانتماء القومي وإحياء النزعة الانفصالية لدى الشعوب غير الفارسية مثل العرب، الكرد، الأتراك، البلوش، اللور، الجيلك والمازيين[29].

الخاتمة:

تعتبر العلمانية حلا نموذجيا يمكن الأقليات الدينية من التمتع بكامل حقوقها المدنية والسياسية والثقافية، كما تعد أيضا حلا وقائيا يضمن تجنب ووأد نزاعات مسلحة وشيكة تكون الأقليات طرفا

فيها، ما يضمن المحافظة على سيادة الدول ووحدتها الترابية والبشرية. إلا أن تطبيقها يفترض توفر الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والتوافق بين مختلف الأطراف السياسية والجماعات الاثنية المكونة للدولة، وكذا تحلي قادة النظام السياسي وزعماء الأقليات الدينية بالشجاعة الأدبية والسياسية لترجمتها على أرض الواقع.

وبالرغم من الانتقادات الموجهة للخيار العلماني المتعلقة بالخصوص باضراره بالنظام الأخلاقي للمجتمع وتهديده لهوية الدولة، وهو الطرح الذي تتبناه وتروج له الأنظمة السياسية الاستبدادية، فانه يمكن القول أن ضمان المساواة بين مختلف الجماعات الدينية المكونة للدولة يفرض التنصيص دستوريا على تأسيس دولة علمانية لا مكان فيها للمقدس الذي يؤدي بالضرورة إلى تفضيل عنصر على آخر.

وإذا كانت المجتمعات المتحضرة تتميز بتراجع مكانة الاهتمامات الدينية فيها وكل ما هو مقدس، فان الوضع يختلف كثيرا في دول العالم الثالث عامة والدول العربية بالخصوص المدعوة إلى تبني الخيار العلماني كحل لمشاكل أقلياتها، دون أن يعني هذا ضرورة اتباعها نفس مسار المجتمعات الغربية في بناء الدولة العلمانية. وعلى هذه الدول أن تكون واعية بأن نزع القداسة عن أشياء الطبيعة وعن الدين نفسه يمهد الطريق لنزع القداسة عن

الحاكم، وهو ما يعبد الطريق لزوال الأنظمة الديكتاتورية وترسيخ الديموقراطية وبناء هوية وطنية حقيقية تنتهي معها معاناة الأقليات.

الهوامش:

1- M.GILQUIN (dir), *Atlas des minorités musulmanes en Asie méridionale et orientale*, CNRS Editions, Paris, 2010, p.12.

2- W.MOHAMED, « Des apatrides nommés Rohingyas », *Le Monde diplomatique*, Novembre 2014, <www.monde-diplomatique.fr> (02/01/2019)

3- تعد الطائفية انعكاسا لتدني الحضارة وانحطاط الاخلاق، ويمكن تعريفها استنادا الى برهان غليون كالتالي: "الطائفية هي استخدام سياسي للتراث المثالي، المتمثل في الدين بقيمته الإنسانية والأخلاقية، لتحقيق أهداف مادية خاصة".

4- Le Parisien, « Rohingyas : l'ONU préconise de poursuivre l'armée birmane pour génocide»,2 7 Août 2018. <http://www.leparisien.fr/international/rohingyas> (15/9/2018)

5- J.P.BARBICHE et L.OMMUNDSEN (dir), *Sociétés réconciliées : Des peuples à la recherche d'un compromis entre passion et raison*, L'harmattan, Paris, 2008, p.18.

6- الدستور المصري لسنة 2014، المادتين 9 و53.

7- نفس الوضع عاشه تقريبا الكاثوليك في ايرلندا الشمالية الذين يشكلون حوالي 44% من مجموع السكان مقابل 53% من البروتستانت الذين يشكلون الأغلبية، فبين سنتي 1921 و1968 لم يتقلد أي كاثوليكي منصب وزير، كما كانت الشرطة الايرلندية مؤلفة بشكل شبه كامل من البروتستانت، وقد ساهم التمييز الممارس ضد الكاثوليك في زيادة حدة العنف الطائفي، الذي أودى بحياة ثلاثة آلاف شخص تقريبا.

8- سعد الدين ابراهيم، *الأقليات والمرأة في العالم العربي*، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 2006، ص ص.24،23،22،16.

9- محمد لكموش، *الدين والسياسة في المغرب*، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة القاضي عياض، مراكش، 2009/2008، ص ص.7-9.

10- شاكر النابلسي، *الفكر العربي في القرن العشرين 1951-2000: دراسة نقدية تحليلية*، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001، ص.167.

11- محمد لكموش، مرجع سابق، ص ص.11،9،8.

12- في هذا الإطار، ارتبط مصطلح العلمانية في قاموس التربية والتعليم الفرنسي بتدريس المواد العلمية والأدبية في المدارس وحصر تعليم الكهنوت والمواضيع الدينية في الكنيسة.

13- محمد ضريف، "الدين والسياسة: أية علاقة؟"، *منار الهدى*، عدد1، فبراير 2002، ص..69

14- عادل ضاهر، *الأسس الفلسفية للعلمانية*، دار الساقي، الطبعة الثانية، بيروت، 1998، ص.57.

15- عبد العظيم صغيري، "الدولة المدنية في الفكر العلماني: الاطار المرجعي والأسس النظرية"، *منار الهدى*، عدد 8، دجنبر 2006/يناير 2007، ص.80.

16- L'Observatoire de la liberté religieuse, « Népal ».
<http://www.liberte-religieuse.org/nepal> (02/11/2018)

17- مارسيل غوشيه، "الدين المدني، الايمان والأخلاق"، *الربيع*، عدد 1، ربيع 2015، ص.51.

18- سعد الدين ابراهيم، مرجع سابق، ص.17.

19- The Nepal's Constitution of 20 September 2015, preamble and article 4.

20- برهان غليون، *المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012، ص ص.120- 121

21- في فرنسا مثلا، لم يعد الكاثوليك يمتنعون فقط عن فرض معتقداتهم على مجموع الأمة الفرنسية، بل أصبحوا يقرون بإمكانية بناء نظام أخلاقي بعيدا عن الدين.

22- برهان غليون، مرجع سابق، ص..109

23- محمد لكموش، مرجع سابق، ص..18

24- بيترجي كاتزنشتاين، *الحضارات في السياسة العالمية: وجهات نظر جمعية وتعددية*، ترجمة فاضل جتكر، دون دار نشر، الكويت، 2012، ص..17

25- مارسيل غوشيه، مرجع سابق، ص ص.51-53.

26- تتميز المجتمعات الانقسامية بتمركز الحياة الاجتماعية حول العلاقات العائلية، قوة الوعي الجماعي وتشابه العناصر المكونة لهذه المجتمعات، وهو ما يؤدي إلى اشتراك الجميع في منظومة قيم موحدة.

27- سعد ياسين محمد البكري، "القبيلة في العراق"، *المستقبل العربي*، عدد 363، 2009، ص ص.88،90.

28- برهان غليون، مرجع سابق، ص ص.116-117.

29- مسعود الزاهر، "هل يمكن أن تصبح إيران إمبراطورية فارسية؟"، *اتجاهات الأحداث*، عدد 9، أبريل 2015، ص.20.

المراجع:

- برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، **2012**.

- بيترجي كاتزنشتاين، الحضارات في السياسة العالمية: وجهات نظر جمعية وتعددية، ترجمة فاضل جتكر، دون دار نشر، الكويت، **2012**.

- سعد الدين ابراهيم، الأقليات والمرأة في العالم العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، **2006**.

- شاكر النابلسي، الفكر العربي في القرن العشرين **1951-2000**: دراسة نقدية تحليلية، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، **2001**.

- عادل ضاهر، الأسس الفلسفية للعلمانية، دار الساقي، الطبعة الثانية، بيروت، **1998**.

- محمد لكموش، الدين والسياسة في المغرب، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة القاضي عياض، مراكش، **2009/2008**.

- مارسيل غوشيه، "الدين المدني، الايمان والأخلاق"، الربيع، عدد **1**، ربيع **2015**.

- مسعود الزاهر، "هل يمكن أن تصبح ايران امبراطورية فارسية؟"، اتجاهات الأحداث، عدد **9**، أبريل **2015**.

- سعد ياسين محمد البكري، "القبيلة في العراق"، المستقبل العربي، عدد **363**، **2009**.

- عبد العظيم صغيري، "الدولة المدنية في الفكر العلماني: الاطار المرجعي والأسس النظرية"، منار الهدى، عدد **8**، دجنبر **2006**/يناير **2007**.

- محمد ضريف، "الدين والسياسة: أية علاقة؟"، منار الهدى، عدد**1**، فبراير **2002**.

- الدستور المصري لسنة **2014**.

المراجع الأجنبية

- M.GILQUIN (dir), *Atlas des minorités musulmanes en Asie méridionale et orientale*, CNRS Editions, Paris, 2010.

- J.P.BARBICHE et L.OMMUNDSEN (dir), *Sociétés réconciliées : Des peuples à la recherche d'un compromis entre passion et raison*, L'harmattan, Paris, 2008.

- W.MOHAMED, « Des apatrides nommés Rohingyas », *Le Monde diplomatique*, Novembre 2014, <www.monde-diplomatique.fr> (02/01/2019)

- Le Parisien, « Rohingyas : l'ONU préconise de poursuivre l'armée birmane pour génocide»,2 7 Août 2018. <http://www.leparisien.fr/international/rohingyas> (15/9/2018)

- L'Observatoire de la liberté religieuse, « Népal ». <http://www.liberte-religieuse.org/nepal> (02/11/2018)

- The Nepal's Constitution of 20 September 2015.